

ظاهرة الانحراف في المجتمع الأندلسي خلال القرنين (5-6هـ/11-12م) بين روايات  
النصوص التاريخية ومناهج الدراسات المعاصرة

**The Misbehavior in Andalusian society (5-6 AH/11-12 AD) From  
the historical sources to the contemporary critical approaches**

د. بن خيرة رقية/ جامعة مولود معمري، تيزي وزو

Roqiya.benkhira@ummto.dz

**الملخص:**

غالبا ما تدل ظاهرة الانحراف على مجموع السلوك والممارسات التي يנהجها بعض الأفراد بحيث تكون مرفوضة ومنافية للنظام العام القانوني والعرفي. فالانحراف ظاهرة غير مضبوطة حيث يصعب الاتفاق على مدلولاتها وحدودها. لكن المنظومات القانونية دينية كانت أم بشرية هي من يحدد دوما ذلك المعنى من الناحية النظرية. ليتم تطبيقه عمليا.

موضوع هذه الورقة هو، بحث في ظاهرة الانحراف، أي دراسة ذلك السلوك المرفوض من المنظومة القانونية والقيم الاجتماعية في الأندلس خلال القرنين (5-6هـ/11-12م). بالاعتماد على المصادر التاريخية المتوفرة والموثقة وفق مناهج ومقاربات وأدوات جديدة ومعاصرة، تهدف بالأخص إلى وضع الظاهرة في نطاق الإدراك والتصور الذي يُسهل عملية فهم وتفسير شروط حدوث الظاهرة وطرق المعالجة والوقاية منها في مجتمعاتنا المعاصرة.

**الكلمات المفتاحية:** الانحراف، المجتمع الأندلسي، التشريع، النظام العام، الأخلاقي

العقوبة، المناهج الجديدة.

## Abstract

The Misbehavior phenomenon is a behaviors and practices that are adopted by some peoples and not accepted by low and customary order. Misbehavior is not clear term and it's not easy to give a scientific definition. However, religious or human lows are always used to determine that meaning in theory in order to practice any kind of security orders.

The topic of this paper is a study of the behaviors that was rejected by the low and considered as illegal and immoral in the Andalusian society during (5-6 AH / 11-12 AD). The study will be based on most important historical sources which are accessible, dealing with the contemporary methods, approaches and critical tools. The purpose of this study is to place the phenomenon within the scope of perception which facilitates the process of understanding and interpreting the conditions and causes that propagated the Misbehavior in the society.

**Keywords** :Misbehavior, Andalousian society, low and order, immorality, punishment, new Methodology.

## مقدمة:

تعالّت في العقود الأخيرة بعض الدعوات المطالبة بالتجديد في الكتابة التاريخية تبعا لتطور مناهج البحث وانفتاحها على بعضها؛ ما أمكن المؤرخ من سبر أغوار بعض القضايا التاريخية التي كانت فيما مضى حكرًا على العلوم الاجتماعية والنفسية، فارتحل بذلك من قصور الملوك والأمراء إلى فضاء المهمشين والمغيبيين، وانتقل من التأريخ للمعارك وصليل السيوف إلى البحث في العادات والسلوكيات، كما يمم وجهه شطر مصادر أخرى دفيئة أفرزت مفهوما مغايرا للوثيقة، ساهم في تسليط الضوء على زوايا نظر جديدة انصبت كلها في إطار التجديد وما يقتضيه من التنوع في المواضيع والتعميق لإشكالياتها.

هذا ويعد مجال البحث في التاريخ الاجتماعي بمفهومه الواسع من أهم المجالات المعرفية المستجدة التي شددت إليها أنظار ثلة من الباحثين والدارسين لمنطقة الغرب الإسلامي عامة والأندلس خاصة، ممن اتخذوا من المجتمع - بمختلف تركيباته الإثنية وعاداته وتقاليده وظواهره المختلفة - مواضيعا لدراساتهم التي أثرت الكتابة التاريخية وجردتها من طابعها السياسي، بل وقفزت بها نحو اتجاهات معرفية وتاريخية ظلت - تشكل وإلى وقت قريب - قضايا مغيبة وليس بالسهولة بمكان دراستها.

تتجلى أبرز منعطفات التحول في منحى البحث التاريخي، في تلك المواضيع التي عنيت بالبحث في أخلاق وطبائع المجتمعات الوسيطية بما يندرج ضمنها من جزئيات خاصة بتاريخ السلوكيات كموضوع الانحراف في المجتمع الأندلسي خلال القرنين (5-6هـ/11-12م) - لا بوصفه موضوعا عاكسا لحدود تفاعل الإنسان مع محيطه الاجتماعي والبيئي، بل بوصفه موضوعا يراهن عليه لتتبع نجاعة المناهج المعاصرة في خلق رؤى بحثية جديدة من شأنها خلخلة المفهوم التقليدي للتاريخ وصنعة المؤرخ، ضمن أفق بحثي لا يسائل الحدث وحسب، بل ويسائل صنعة

المؤرخ وجدوى حضوره وموقعه؛ فأين موضوع الانحراف من ذلك كله وما مدى اسهاماته في تجديد الرؤى البحثية؟

### 1- دراسة ظاهرة الانحراف والتجديد في الرؤية التاريخية الانتقال من السرد إلى النقد:

لا مندوحة من القول أنّ أهم ما أفرزته موجة التاريخ الجديد كما اصطلح عليه هنري بار Henri Berr سنة 1930<sup>1</sup> أن حررت التاريخ من قيود المفاهيم التقليدية التي ظلت تكبله ردحا من الزمن، وذلك بأن أعادت بنائه من مستويات عديدة، لعل أبرزها طبيعة الموضوع الذي لم يعد ينحصر في التأريخ للأحداث السياسية والحروب والمعارك، وإنما أضحت عملية تأريخية تبنى على موضوع يحاكي أكثر المجتمع، وبطريقة نقدية وإشكالية، وهو ما نلمسه في قول الباحث محمد الطاهر المنصوري في مقدمة ترجمته لكتاب التاريخ الجديد لجاك لوغوف Jacques Logouf: بأن التاريخ بني على شاكلة المجتمع ذاته، مجتمع الباحث ومجتمع البحث مادة وروحا"<sup>2</sup>.

إنّ البحث في موضوع الانحراف ومن منظور التاريخ الجديد أحدث بالنسبة للمؤرخ قطيعة ابستمولوجية مع التاريخ السلطاني المهيمن على الأسطوغرافيا الوسيطية التي كانت ترى في الحاكم والسلطان البطل والمحرك الفعلي للتاريخ والمؤثر في صيرورته، وهي الصورة النمطية التي ما فتئت تتمظهر داخل نسق أحداثه كحقيقة ثابتة ومسلمة يقينية<sup>3</sup>؛ فلم تعد تستهويه بذلك حروب الملوك وزخارف قصورهم؛ واتجه بعدته المعرفية والمنهجية إلى البحث في الأنماط السلوكية على اعتبارها الوجه العاكس لتفاعل الإنسان مع بيئته؛ وبوصفها أداة عامة لفهم مظاهرها وتفسيرها.

ولعل ما يعطي الموضوع أهميته ويثمن من اسهاماته في هذه المسألة أنّه لم يلتفت إلى دراسة الانحراف بشكله العام ويقف عند حدود الرسوم اللغوية للمصطلح على أنّه ميل

الإنسان وانزياحه عن شيء ما<sup>4</sup>، بل على العكس من ذلك سعى إلى تأسيس مفهومه ضمن أرضية صلبة تقوم على ضبط مدلولاته من الناحيتين الدلالية والتداولية وفق السياقات التاريخية والفكرية التي حفت بتأليفه، مع ضرورة رصد الأطوار التي مر بها من حقل معرفي لآخر وإعطائه مضامين تتناسب ودائرة استخدامه وحقل اجرائه ضمن العلوم الاجتماعية والقانونية والنفسية.

على أنّ تحديد مفهوم الانحراف ليس بالأمر الهين بالنظر إلى إشكالية المعايير المحددة للسلوك الانحرافي والمرجعيات التي يحتكم إليها في ضبطه في المجتمع الأندلسي، ناهيك عن غياب الأسس المعتمدة في التصنيف و تعدد المنطلقات الفكرية؛ بحيث حاولت كل منها أن تعطيه مفهوماً وتصوراً خاصاً بها ضمن مفهومها للسلوك المثالي الذي يعاكس في حقيقته وجوهره السلوك المنحرف، وأن تحدد طبيعة الممارسة الأخلاقية في المجتمع الأندلسي، بعدما أضحى الخطاب الأخلاقي خلال هذه الفترة علماً قائماً بذاته، مستقلاً بمنهجه ومفاهيمه، وعاكساً لنمط من الفكر والسلوك<sup>5</sup>.

إنّ هذه العملية الإجرائية مع ما اعترضها من صعوبات وعوائق في تحديد مفهوم الانحراف غير أنّها ساعدت المؤرخ على سبر أدبيات الخطاب الفقهي والتاريخي الأندلسي، كما مكنته من الوقوف على كوامن الفكر الاجتماعي لثلة من الفاعلين الاجتماعيين والثقافيين ممن نظّروا في مؤلفاتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمفهومه وأنماطه المختلفة كابن حزم وابن باجة وغيرهم وهي المساعدة التي جعلته في الواقع ينتقل من مستوى المعرفة الجاهزة التي تقدمها عادة الوثيقة الرسمية إلى مستوى أرقى يقوم على نقد كل ما هو جاهز ومعطى مسبقاً<sup>6</sup>.

لقد تجاوز المؤرخ بمعية هذا الإجراء المفهوم الضيق للانحراف الذي كان يحصره في كل خروج عن السلطة السياسية وعن الأنموذج الفكري والثقافي من المنظور السياسي<sup>7</sup>، لتتسع

دائرته الإجرائية إلى البحث في مفهومه ضمن الخطابات الفقهية والاجتماعية الأندلسية، ما جعله يقف على حقيقة هامة مفادها اختلاف مفهومه تبعاً للمنطلقات الفكرية المتحكمة في تحديده، فما يكون سلوكاً منحرفاً من منطلق فكري معين قد لا يكون كذلك من منطلق آخر.<sup>8</sup>

هذا الانتقال والوعي بضرورة تحديد المرجعيات والمنطلقات الفكرية المحددة لمفهوم الانحراف وأنماطه فضلاً عن تتبع خلفياتها ومسوغاتها، صاحبه وعي آخر لدى المؤرخ بضرورة تعميق إشكاليته؛ إذ لا غرو من القول أنّ ما بات يميز الدراسات التاريخية الحديثة ويفاضل في أهميتها، عمق إشكالياتها وقدرتها على إثارة تساؤلات كثيرة وجديدة توجه تفكير المؤرخ وتنظم طريقة تعامله مع الوثائق والمعطيات التاريخية.<sup>9</sup>

وإذا كانت أهمية الدراسات التاريخية تُحدد وفق هذا المعطى بإشكالياتها وقدرتها على النفاذ إلى البنى العميقة التي تُدرك من خلالها ظواهرها الكبرى وتفهم بواسطتها محرركاتها؛ فقد حق لنا القول أنّ دراسة ظاهرة الانحراف تمتح أهميتها من إشكالياتها التي جعلت المؤرخ يواجه شرعاً بحثه من التركيز على الأنماط السلوكية وسبل تصنيفها، إلى بحث وتقصي المعايير التصنيفية المتحكمة في ذلك ومساءلة مسوغاتها، دون إهمال البحث في خلفيات ذلك وأبعاده وربطه بسياقاته التاريخية فجاءت بذلك صياغته لسؤال الانحراف في المجتمع الأندلسي، كخلاصة لسؤال الصلة والعلاقة بين منطلقات الفكر وأنماط السلوك التي جسدت مفهومه ومظاهره، ومدى تأثيره في بلورة الفكر الإصلاحية الأندلسية.<sup>10</sup>

أتاحت هذه الإشكالية للمؤرخ فتح آفاق بحثية كانت منغلقة، على نحو لا يمكن معه فصل التاريخ عن المحظور والهامشي، وهو اتصال باتت معالمه واضحة مثلاً في ارتباط الانحراف بالتحريم والمحظور، ما جعله تحت ربة ذهنية تحريمية ما فتئت تصنف الأنماط السلوكية في المجتمع الأندلسي خلال القرنين (5-6هـ/11-12م) ضمن المحظورات والمحرمات في الفكر الديني،

لكونها لا تعدو أن تكون نشازا عن المؤلف وخروجا عن المعتاد. مع ما يتبع هذا التصنيف من اقضاءات تشي في مجملها على التهميش والتجزئة القائمة على التفاضل بين مركز متحكم في رسم معايير الأخطاء وبين أطراف هامشية منحرفة عنها<sup>11</sup>.

إنّ مثل هذا الانفتاح يدفع إلى البحث في الانحراف من زاوية أخرى تتعمق أكثر في الكيفية التي تحول فيها مفهومه من مجرد ميل عن معايير محددة والخروج عنها إلى آلية اقضائية تهميشية؛ أي الاتجاه للبحث في إشكالية الانحراف بين حقيقة الفعل ووهم التسمية؛ الأمر الذي جعله يعيد النظر في إشكالية المنحرف من منطلق تساؤلات ما برحت تفرض أهميتها على المؤرخ، أبرزها من هو المنحرف؟ ولما هو منحرف، ومن وجهة نظر من هو منحرف؟.

كشفت الإجابة عن هذه الإشكالية مطاطية مفهوم الانحراف الذي بدا أنه يتسع ويضيق وفق المنطلقات الفكرية المؤسسة له، وخلفياتها ومسوغاتها في تحديد أنماط سلوكية معينة وتصنيفها ضمن خانته، ما أكسبه غموضا ولبسا كان نتيجة تعدد المرجعيات وتحولات السياق التي تكون فيها وتحددت بموجها معانيه ودلالاته، كما أنّ تحديده المفاهيمية كثيرا ما كانت تكتنفها تلوينات وملابسات بفعل تأثير العوامل السياسية، والاجتماعية، والأيدولوجية ما جعله ذو معاني غير ثابتة<sup>12</sup>.

نتج عن عدم ثبات مفهوم الانحراف عدم ثبات السلوكيات الانحرافية، وتصنيفات المنحرفين التي ظلت تتأرجح بين الثوابت والمتغيرات حسب ما تمليه المنطلقات الفكرية ومقتضياتها وسياقاتها التاريخية؛ فمثلا شكل الاشتغال بعلم الكلام والفلسفة وكذا تبني بعض الأفكار الخارجة عن نطاق التصور المعرفي الذي سعت السلطة المرابطية إلى فرضه في المجتمع الأندلسي، انحرافا بينما لم يكن كذلك مع الدولة الموحدية، وهو ما يدفعنا للقول بأنّ مفهوم الانحراف يجري تكريسه من خلفيات سياسية أكثر كلما كانت هناك سلطة مركزية تسعى إلى توطيد حكمها والحفاظ على مرتكزاتها المذهبية والأيدولوجية<sup>13</sup>.

وإذا كان الانطلاق من إشكالية محددة في دراسة التاريخ يبرئ للمؤرخ التحرر من الأنماط التعليلية الجاهزة، والأحكام الفكرية المسبقة، ويفتح الباب على مصراعيه لطرق جديدة في البحث تغير بموجها منهجه في الكتابة التاريخية؛ فيمكننا القول أنّ البحث في إشكالية الانحراف لا تقتصر أهميتها على البحث في المنطلقات الفكرية والأنماط السلوكية وتجلياتها، بل تتجاوزها إلى البحث في الإصلاح، ذلك أن وجود الانحراف يتطلب وجود رؤى إصلاحية تعمل على ضبط المجتمع وإعادة تنظيمه<sup>14</sup>.

لقد شكلت دراسة الرؤى الإصلاحية طرفي المعادلة التاريخية التي تجعل كل من الانحراف والإصلاح المحركين الفعليين للتاريخ ضمن نسق جدلي لا يؤرخ للأول دون الثاني ولا للثاني دون الأول، لا لمشروعية الإصلاح، بل لأهميته في الكشف عن الكيفية التي تم فيها شرعنته وتسويغته بغية إعادة انضباط المجتمع، وهي مسألة تتعدى نطاق البحث فيه من زاوية دينية واجتماعية، لتندرج ضمن إشكالات تاريخية أكثر عمقا، ظلت تحتكم إلى مفهوم المشروعية السياسية وتوجهها لتاريخ العديد من الحركات الإصلاحية في العصر الوسيط على غرار حركتي المرابطين والموحدين<sup>15</sup>.

تدفعنا هذه السجلات الفكرية التي أثارها موضوع الانحراف وتلك الإشكالات العميقة التي غاص في البحث عنها إلى القول بأنه أخرج التاريخ من قوقعته السياسية الحديثة، فنقله من ضيق المعارك والحروب إلى سعة البحث في السلوك وإشكالية معاييرها التنميطية. فأصبح التاريخ بهذا المعطى بناء معرفي لا يقوم على السرد التعاقبي وإنما عملية ذهنية ذات طابع إشكالي ونقدي من شأنه إعادة بناء المعرفة التاريخية في أفق تصوري جديد.



## 2- دراسة ظاهرة الانحراف والتجديد في المنهج: الانفتاح والشمولية:

لقد شكل سؤال المنهج اللبنة الأساس التي قامت عليها مختلف الأفكار والنظريات العلمية المجددة؛ فمنذ أن طرحته مدرسة الحوليات بدعوته إلى ضرورة انفتاح المؤرخ على باقي التخصصات المعرفية الأخرى والاستئناس بمناهجها، وما يزال هذا النوع من التساؤلات يحمل الهواجس ذاتها بصرف النظر عن تباين الصياغات وتنوع الأساليب الهادفة إلى التجديد في الرؤى البحثية.

يقصد بالمنهج التاريخي المراحل التي يسير من خلالها الباحث، حتى يبلغ الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة<sup>16</sup>، ولعل أحسن تعريف حظي به المنهج التاريخي هو ما نقله من طابعه السردى إلى طابعه العلمي بأن جعله طريقة تستعمل في حقل الدراسات التاريخية، ليس الهدف من ورائها بحث أو عرض للحوادث؛ بل القدرة على شرحها<sup>17</sup>.

وإذا كانت أهمية المنهج تنحصر في قدرته على فهم وتفسير التاريخ؛ فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو الطريقة التي يتهيأ من خلالها ذلك؛ إذ ما تزال المسألة مثار نقاش وجدل خاصة مع ما يشهده ميدان البحث العلمي من تعدد في المناهج الحديثة وتزاحمها على استقطاب الاهتمام واحتلال الصدارة<sup>18</sup>، وهو التعدد الذي أفصح عن محدوديتها بحيث لم يعد باستطاعة أي منها أن يزعم لنفسه السيادة والتفرد بأي مجال، وبالتالي لا مانع من أن يسلك الباحث أي طريق يتيح له بلوغ غايته في الفهم والتفسير<sup>19</sup>.

يصبح وفق هذا المعطى اختيار أي منهج أو مقارنة متوقفا على ما إذا كانت تساعد أو لا تساعد في إنتاج تفسيرات معقولة وجديدة من شأنها أن تسمح له بالنفاذ إلى "البنية المخبأة" أو

"المحجوبة"، التي لم يعد بوسع المنهج التاريخي القائم على استقراء الوثائق من خلال معطياتها السطحية والظاهرة سبر عمقها.<sup>20</sup>

لقد فرضت طبيعة الموضوع والإشكاليات التي أثارها على المؤرخ أن يؤسس له وفق رؤية ومنظور منهجي لا يتصور من خلالهما المسائل وحسب، بل ويحلل في ضوءهما الفرضيات والإشكاليات المطروحة على بساط البحث، الأمر الذي ألزمه باتباع آليات بحثية دفعته لاستقراء مادته وتحليلها وتفسيرها من أجل أن يكون موضوعه ذو تحليل وتفسير موضوعي وعقلاني وإقناعي تماشياً وغاية التفسير التاريخي الذي يبعد المؤرخ عن التأثر بالأسطورة والخرافة والتعليل الغائي أو المادي، ويجنبه التصديق بالمعتقدات التي لا أساس لها من الصحة والوجود.<sup>21</sup>

هذا ولجأ أحيانا إلى إعمال المقارنة بغية نقد الروايات وتمحصيها، فقام بمقارنة النصوص التاريخية المتوفرة لديه مع غيرها من النصوص المعاصرة لها أو المتأخرة عنها، بل ومقارنتها كذلك بغيرها من النصوص التي لا تنتمي إلى حقل التاريخ، كالنصوص الفقهية، والأدبية، والمناقبية، كما تجاوز بمقارنته هذه الحيز الجغرافي الأندلسي إلى الغرب الإسلامي وأحيانا إلى المشرق الإسلامي بغية الوقوف على مدى انتشار بعض الظواهر أو خصوصيتها بالمجتمع الأندلسي.<sup>22</sup>

استوجبت دراسة الانحراف من منظور التاريخ الجديد الانفتاح على بعض الفرضيات والجدليات الاجتماعية المعاصرة؛ فانفتح بذلك على جدلية البناء الطبقي التي مثلت في رأيه آلية هامة في فهمه على اعتبار وجود تراتب اجتماعي بأندلس القرنين الخامس والسادس الهجريين/11-2م، أفرز ثنائية الغنى والفقر كجدلية لا يمكن التغافل عن دورها المحرك في فهم عملية تصنيف المعايير وتنميط السلوك من منظور المركز المؤطر لها والأطراف الخارجة عنها.<sup>23</sup>

إنّ انفتاح الدارس لظاهرة الانحراف في المجتمع الأندلسي على مختلف الحقول المعرفية مكّنه من تقديم تحليلات وتفسيرات حول نشأة الظاهرة وتجلياتها وانعكاساتها في المجتمع، وما أفرزته من رؤى ومواقف إصلاحية ضمن رؤية شاملة بقدر ما ترامت فيها عناصرها وتجزأت بقدر ما ائتلفت وتوحدت في نسق معرفي واحد، وهي الشمولية التي قال عنها جاك لوغوف أنّها شمولية لا تتم عن طريق التوليف وإنّما عن طريق التطرق إلى المواضيع الشاملة التي يحدث على هامشها تفاعل عدة اختصاصات<sup>24</sup>.

### 3- دراسة ظاهرة الانحراف والتجديد في صناعة المؤرخ: سؤال الاحترافية:

يعد السؤال عن ماهية المؤرخ وأدواره أحد الإشكاليات التاريخية التي شغلت اهتمام الباحثين والمفكرين قديماً أو محدثين؛ على أنّ مسألة الاهتمام به ازدادت مع موجة التاريخ الجديد التي لا يبدو أنّها أحدثت رجة في مفهوم التاريخ ومناهجه وحسب، بل وفي مهنة المؤرخ أيضاً، وباتت أسئلة من قبيل من هو المؤرخ؟، وما هي أدواره؟ مطروحة بقوة ضمن النقاشات العلمية.

تبدو الإجابة عن هذا السؤال غاية في الصعوبة، ذلك أنّ الوقوف على ماهية المؤرخ وطبيعة عمله هي بالضرورة وقوف على ما شهده الفكر التاريخي من تطورات من حيث غرضه ونطاقه وأساليبه وما سواها من الشؤون المتعلقة به نظراً وتطبيقاً؛ لعلاقة التأثير والتأثير المتبادلة بينهما (التاريخ والمؤرخ)، ولما للمؤرخ من دور هام في بناء المعرفة التاريخية؛ إذ يقول المفكر والفيلسوف الفرنسي بول ريكور "Paul Ricoeur" في هذا الصدد: "التاريخ يصنع المؤرخ بالقدر الذي يصنع فيه المؤرخ التاريخ بمعنى أنّ مهنة المؤرخ تصنع في آن واحد التاريخ والمؤرخ

ننتقل من هذا القول لنحاول أن نفهم ونحلل كيف لدراسة ظاهرة الانحراف أن يمكن المؤرخ من تجديد صنعته، وهو السؤال الذي سبق وأن طرحه المؤرخ مارك بلوك في مخطوطته الموسومة: "التمجيد للتاريخ أو دفاعا عن مهنة المؤرخ، Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien"، الذي يبدو من صفحاته الأولى أنه يتصدى للدفاع عن مهنة المؤرخ ومشروعه؛ فهو يدعوه إلى الوعي بالمشكلات التي يشهدها حاضره وأن يدرك في الوقت نفسه المسافة بين الحاضر والماضي الذي يدرسه<sup>26</sup>.

وإن كان مارك بلوخ قد حدد صنعة المؤرخ في القدرة على إدراك المسافة بين الماضي والحاضر، بحيث لا يعيش في برج عال مقطوع الصلة بواقعه وحاضره، ولكن في الوقت نفسه لا ينبغي أن يعيش الماضي وكأنه صورة عن حاضره؛ فإنّ غيره من رواد مدرسة الحوليات يرى بضرورة امتلاكه لعقل فلسفي يمكنه من فحص الإشكالات ونقدها؛ فما هو هنري مارو Henri Marrou يذهب للقول: "لا يدخل علينا من لا يكون فيلسوف، ولا يعني الأمر هنا بناء فلسفة في التاريخ وإنما بناء فلسفة نقدية أي تأمل حول التاريخ، يخصص لفحص الإشكالات ذات الطابع المنطقي والمعرفي التي تثيرها أساليب عقل المؤرخ"<sup>27</sup>.

سبق وأن أشرنا في مقدمة عملنا أنّ البحث في موضوع الانحراف من منظور التاريخ الجديد قد أحدث بالنسبة للمؤرخ قطيعة ابستمولوجية مع التاريخ الحديث، على أنّ هذه القطيعة لم تكن على مستوى الرؤية والمنهج، بل وشملت أيضا التجديد في صنعة المؤرخ الذي لم يعد ساردا للأحداث ولا واصفا لها ولا محللا لها كما حدثت، وإنما انتقل إلى تحليلها وتفسيرها وتأويلها أحيانا مقحما بذلك مشاعره وهمومه وأحكامه، وهي الأمور التي كان يراها ليوبولد فون رنكه Léopold Von Ranke بعيدة عن مهنة المؤرخ المحترف الذي وجب عليه أن يحيد عن مشاعره وهمومه وأحكامه وأن يمتنع عن التقويم أسليا كان أم إيجابيا، وألا يقحم قضايا الحاضر وهموم المستقبل في منتجه<sup>28</sup>.

إنّ موضوع الانحراف بما يفرضه من إشكاليات ومقاربات تاريخية وفقهية واجتماعية لا تجعل المؤرخ يركن إلى الوصف ولا السرد التعاقبي، بقدر ما تحفزه على التحليل والتفسير والمقارنة بغية اكتشاف ميكانيزماته ومحركاته، فهو كظاهرة اجتماعية تعكس مجموع السلوك والممارسات التي يسلكها بعض الأفراد بحيث تكون مرفوضة ومنافية للنظام العام القانوني والعرفي، مما يحتم عليه ضرورة معرفة طبيعة المعايير التي يحتكم إليها وخلفياتها، وهذا لا يتأتى إلاّ بحفر عميق يكسب المؤرخ دربة وتمرس علمي ومنهجي من شأنها جعل ممارسته ذات طابع علمي فليس مجهود المؤرخ مجرد عملية توثيق مادي أو تسديل لوقائع تنتمي إلى الماضي المنتهي، ذلك أنّ العالم الذي يطبق منهجا لا يعرف بينته المنطقية وليس بإمكانه تحديد فعاليته يصبح كالعامل الذي يحرس آلة يستطيع أن يراقب عملها ولكن ليس بمقدوره إصلاحها أو بالأحرى صناعتها حسب ما ذهب ألية هنري مارو<sup>29</sup>.

ومعنى أن يتخذ عمل المؤرخ طابع الممارسة أن يكون سيد التقنيات عبر توظيف الأرشيف وإعادة توزيعها وفق مساحة جديدة غالبا ما تحددها كتلة الوثائق والخيارات التي ينبغي عليه اتخاذها، وثالثا، جعل التاريخ كتابة بمعنى الوظيفة الرمزية لكتابة المؤرخين عن مجتمع ما، وهو ما يكسب التاريخ عند المؤرخ قيمة وجودية، يكتسب منها معناه وأهميته وقيمه<sup>30</sup>.

على أنّ طموحه ليس أن يقوم بـ "إعادة إحياء الماضي" وإنما ينشد بالتحديد إعادة بناء سلسلة تنطبق على الماضي، وهو ما يساعد على تحقيق الموضوعية التاريخية إذ تتحقق هذه المهمة من خلال قيام المؤرخ ببناء السلاسل السببية للوقائع، ثم يقوم بتحليلها بهدف فهم مجموع الوقائع والروابط العضوية التي تتجاوزها كل سببية تحليلية<sup>31</sup>.

## الخاتمة:

إنّ البحث في ظاهرة الانحراف في المجتمع الأندلسي خلال القرنين (5- 6هـ / 11-12م) بين روايا النصوص التاريخية ومناهج الدراسات المعاصرة انطلق من اعتبارين أساسيين هما لم ينتفيا بقدر ما تألّفا ضمن ترتيب منهجي عام حاول أن يجمع بين تفاصيله وجزئياتهما.

إنّ الانطلاق من هذين الاعتبارين وخلق ترابط معرفي بينهما ضمن عملية تركيبية تركز إلى التحليل والتأويل وتتجاوز المستوى الوصفي لم تستند على المتون المصدرية لوحدها؛ إذ على أهميتها تبقى قاصرة عن تغطيته كافة جوانبه، بل وانفتحت على مقاربات تاريخية وفقهية واجتماعية كان لها الفضل في سبر أغواره وتعميق إشكالياته وطروحاته مخرجاته.

أظهرت الدراسة أنّ الاعتماد على مناهج الدراسات المعاصرة وفق ما يقتضيه التاريخ الجديد وآلياته، كان قميّنا بأن يعيد بناء الموضوع على مستويات مختلفة سواء من جانب الرؤية أو المنهج فعلى مستوى الرؤية أدت إلى قطيعة ابستمولوجية مع التاريخ الحديث ما نقله من ضيق المعارك والحروب إلى سعة البحث في السلوك وإشكالية معايير التنميطية. ليصبح التاريخ بهذا المعطى بناء معرفي لا يقوم على السرد التعاقبي وإنّما عملية ذهنية تسلمتزم تجديدا في المنهج وفي صنعة المؤرخ بغية تحقيقها.

1- جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة، محمد الطاهر منصور، المنظمة العربية للترجمة، 2007، ص77.

2- نفس المرجع، ص14.

3- مولود عشاق، تاريخ المغرب وإشكالية المصادر، مطابع الرباط نت، المغرب، 2016، ص12.

4- ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم، عبد الله العلايلي، تصنيف، يوسف خياط، دار صادر، بيروت، ج 9 ص 49.

5- يوسف بنلمهدي، أصول الفكر الأخلاقي بالمغرب والأندلس، سلسلة مباحث السلوك، مركز الإمام الجنيّد للدراسات والبحوث الصوفية، المملكة المغربية، ط1، 2014، ص126.

- 6- الإمراني عبد العزيز العلوي، من تاريخ السرد إلى تاريخ النقد نحو تطوير المعرفة التاريخية في الوطن العربي، مجلة المنهل، العدد الأول، مجلة محكمة تعنى بالدراسات التاريخية والاجتماعية والدينية، المغرب، 2018، ص48.
- 7- بوتشيش إبراهيم القادري، المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي، إشكالية نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل، رؤية للنشر والتوزيع، 2014، ص29.
- 8- بن خيرة رقية، الآفات الاجتماعية في الأندلس ما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين (ق11-12م)، دراسة في ظاهرة الانحراف، أطروحة دكتوراه، تخصص، الحوض الغربي للمتوسط تاريخ وحضارة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2017، ص27.
- 9- الإمراني عبد العزيز العلوي، المرجع السابق، ص49.
- 10- بن خيرة رقية، المرجع السابق، ص7.
- 11- نفسه، ص18.
- 12- نفسه، ص351.
- 13- نفسه، نفس الصفحة.
- 14- نفسه، ص353.
- 15- نفسه، نفس الصفحة.
- 16- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، مصر، ط8، ص20.
- 17- حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، دراسة إلى علم التاريخ وفقه التاريخ، دار الرشاد، مصر، ط1، 2001، ص51.
- 18- لخضر بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بيروت، 2009، ص23.
- 19- عبد الله العروي، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، المغرب، ط3، ص2.
- 20- وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ اتجاهات مدارس مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط3، 2013 ص224.
- 21- ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبه للنشر، الجزائر. دت، ص47.
- 22- بن خيرة رقية، المرجع السابق، ص11.
- 23- نفسه، نفس الصفحة.
- 24- جاك لوغوف، المرجع السابق، ص64.
- 25- عبد الرحيم الحسنواوي، النص التاريخي مقارنة إبستيمولوجية وديداكتيكية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص44.

- 26- وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص211.
- 27- عبد الرحيم الحسنوي، المرجع السابق، ص42.
- 28- قيس ماض فرو، المعرفة التاريخية في الغرب مقارنة فلسفية وعلمية وأدبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2013، ط1، ص22.
- 29- عبد الرحيم الحسنوي، المرجع السابق، ص43.
- 30- ريكور بول، الزمان والسرد والحبكة والسرد التاريخي، ترجمة، سعيد الغافقي، وفلاح رحيم، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، ج1، 2006، ص158.
- 31- حسام الدين درويش، إشكالية المنهج في هيرومنيطقا بول ريكور وعلاقتها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، نحو تأسيس هيرومنيطقا الحوار، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2016، ص379.